# المؤسسات الفاعلة في التوسط لتوفير مناصب عمل ودورها في تنمية روح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات

# The Role of Active Institutions in Mediating the Provision of Jobs and the Development of Entrepreneurial Spirit among University Graduates


| ساكر مريم | بوقرن دليلة | بلول محمد الصالح |
|---|---|---|
| جامعة البليدة 2 - الجزائر | جامعة بومرداس - الجزائر | جامعة الوادي - الجزائر |
| meriem.skr.ben@gmail.com | dalicat@live.fr | beloul.msalah@gmail.com |



Published:30/12/2018 Accepted:30/11/2018 Received: 30/10/2018



**الملخص:**

استهدفنا من خلال هذه الورقات البحثية تقديم مساهمة أهم المؤسسات القائمة على دفع خريجي الجامعات نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية و اعتمدنا في ذلك على الأسلوب الوصفي الإحصائي، و قد تم التوصل إلى أنه فعلا ارتفعت نسبة الشباب الجامعي المتجه نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية بفضل تلك المؤسسات.



**الكلمات المفتاحية:** أجهزة دعم المشاريع، الشباب الجامعي.

**تصنيف JEL:** F33, G21 .



**Abstract:**

We aim through this research paper to provide information about the contribution of the most important institutions that push the university graduates towards the establishment of contracting projects. In this study we relied on the statistical descriptive method. Results conclude that the percentage of young university graduates aiming at establishing contracting projects has actually increased thanks to these institutions.



**Keywords:** Project Support Devices – University Youth.

**JEL Classification**: F33, G21.



*** مرسل المقال:** بلول محمد الصالح

**تمهيد:**

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الإستراتيجية.

وتعتبر أجهزة دعم المشاريع ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في عالم الأعمال، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة أجهزة دعم المشاريع على تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة.

وقد عملت الجزائر على إنشاء أجهزة وأساليب من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات وتبني برامج لراعيتها وضمان البيئة المناسبة للاستمرار هذه المؤسسات.

نحاول في هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور أجهزة دعم المشاريع و إنشاء المؤسسات في دفع المشاريع المقاولاتية لدى الشباب الجامعي ومنها القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى واقع دعم الشباب الجامعي من طرف الأجهزة المختصة في دعم المشاريع في الجزائر، ومدى مساهمتها في إنشاء المؤسسات المصغرة، وذلك نظرا للأهمية التي تحوزها هذه المؤسسات خاصة في اقتصاد الدولة.

**أولا: برامج دعم المشاريع الاستثمارية:** قامت الدولة الجزائرية بعدة تدابير وإجراءات التي تهدف إلى ترقية و تطوير المقاولات ومتابعتها حيث قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر السلطة الوصية بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات الوطنية المختلفة والتي نتطرق إليها من خلال :

- الهيئات التابعة للسلطة الوصية.
- الوكالات الوطنية التمويلية.

**1.الهيئات التابعة للسلطة الوصية:** برز اهتمام الدولة الجزائرية بالمقاولات منذ انتقالها من مرحلة الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث قامت بأول مبادرة لها نحو هذا النوع من المؤسسات و إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 09 صفر عام 1412 الموافق ل 18 جويلية سنة 1994، والذي حدد أهدافها ومهامها، ثم توسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الآخر 1421 الموافق ل 11 جويلية 2000 و الذي يحدد صلاحيات هذه الوزارة حيث أصبحت مكلفة بما يلي:

- حماية طاقات المقاولات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها،
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المشروعات الجديدة الصغيرة،
- ترقية الشراكة و الاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة،
- إعداد استراتيجيات تطوير هذا القطاع،
- ترقية المقاولة من الباطن،
- ترقية وسائل تمويل المقاولات،
- التعاون الدولي و الجهوي في مجال المقاولاتية،

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- و اعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين حول تطور هذا القطاع.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تغيير اسم هذه الوزارة إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حسب المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 25 جانفي 2011 وأضيفت لها مهمة توجيه وإنشاء والإشراف على هياكل حكومية مختصة في ترقية هذا القطاع و التي تعمل تحت وصايتها و هي:[2]

**1.1 مشاتل الأعمال:** تهدف إلى مساعدة المقاولات ودعمها، وهي حسب المشرع الجزائري مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتأخذ إما شكل محضنة وهي تتكفل بأصحاب المقاولات في قطاع الخدمات، أو كورشة الربط التي تكون هيكل دعم يتكفل بأصحاب المقاولات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية أو كنزل المؤسسات الذي يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث، تتمثل مهام المشاتل فيما يلي:

- تسيير و إيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري؛
- و تقديم الإرشادات الخاصة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنشاء المشروع.

**2.1 مراكز التسهيل:** أنشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-103 مؤرخ في 02 أفريل سنة 2007 الموافق ل 14 ربيع الأول 1428، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يدير مراكز التسهيل مجلس توجيه و مراقبة و يسيره مدير.

أسند لهذه المراكز مهام عدة نذكر أهمها في النقاط التالية:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسة و المقاولين؛
- تطوير ثقافة المقاولاتية؛
- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين و التسيير، و نشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار؛

دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنول+وجيا الجديدة، و تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشري والتسويق و التكنولوجيا و الابتكار.

**2. الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:** تعد كل من Cnac، Angem، Ansej من بين البرامج التمويلية التي اعتمدتها الدولة لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب الشغل، وفيما يلي سيتم تقديم كل برنامج على حدى:[3]

**1.2الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** وضعت الدولة جهاز تنظيم يخلف جهاز إدماج وترقية الشباب محاولة منها تحقيق ما لم يحققه هذا الجهاز، وأعطت له جميع الصلاحيات اللازمة وسمي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 ، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

كما تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- تدعم وتقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد فبحدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

**2.2الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، ونظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، تدعيم المبادرة الفردية ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة و إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.

وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيد ون مع احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع.

**3.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :** محاولة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والذي دعم في سنة 2003 بالجهاز الجديد لإنجاز نشاطات البطالين ذوي المشاريع والذين يتراوح أعمارهم مابين 35-50 سنة، إضافة إلى إنشاء صندوق الكفالات المشتركة لضمان أخطار القروض.

تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين

يفقدون عملهم بصفة لاإرادية، أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية1994،يتضمن القانون الأساسي للصندوق، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والتضامن الاجتماعي.

يقوم الصندوق بالمهام التالية:

- التأمين عن البطالة؛
- التكوين التحويلي؛
- مراكز البحث عن الشغل؛
- مراكز دعم العمل الحر؛
- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات؛
- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل ولإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين 30 و 50 سنة.[4]

**4.2الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**(ANDI): أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها "، لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تنميتها ومتابعتها؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحدد.[5]

**5.2الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME** : تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم05-165 المؤرخ في 03 ماي2005.[6]

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي تعمل على: تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات،

والمتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيا: دعم المشاريع لصالح الشباب الجامعي من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تخطط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أنساج» لتخصيص برامجها للنخبة الجامعية بنسبة 100٪. وأكد مدير الوكالة السيد مراد زمالي أن نسبة إقبال الشباب من حاملي الشهادات الجامعية على تمويلات «أنساج» في ارتفاع مثير، حيث ارتفع عدد الجامعيين المقبلين على مشاريع مقاولاتية بدعم أنساج إلى 30 ٪من مجمل المشاريع المقاولاتية، فيما كان عددهم لا يتعدى الـ6 بالمائة سنة 2011 ليرتفع إلى 16 ٪ نهاية 2016 مما يترجم تنامي روح المقاولاتية بالوسط الجامعي الذي يحصي 57 دار مقاولاتية.

وفي هذا السياق، أشار المسؤول إلى أن فتح دور مقاولاتية عبر المؤسسات الجامعية، ساهم وبشكل كبير في ترسيخ فكرة المقاولاتية لدى الطلبة الذين كسروا حاجز الخوف لديهم.

وتقدم دار المقاولاتية المعلومة اللازمة للطلبة وتوجههم إلى الأجهزة التي تدعمهم بعد التخرج لخلق مؤسساتهم وتجسيد مشاريعهم، بالإضافة إلى محاضرات عن كيفية خلق المؤسسة يتكفل بها مكونون تم تكوينهم من قبل المكتب الدولي للعمل بالمشاركة مع أساتذة جامعيين ينشطون دور المقاولاتية بدروس ومحاور ترمي إلى زرع ثقافة المبادرة لدى الشباب، كما تقوم وكالة «أنساج» بتنظيم صالونات ومعارض لطلبة جامعيين استطاعوا خلق مؤسساتهم المصغرة وهو ما يحفزهم أكثر.[7]

تقوم هذه الوكالة بتمويل المقاولة وذلك بمنحها تسهيلات وإعانات تسمح المقاولين ببدء نشاطهم وكذا توسيع وتسيير مؤسستهم في أحسن الظروف و تتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي.

- **التمويل الثنائي:** يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5مليون دينار جزائري وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25% كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الاستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، و تكون المساهمة الشخصية 80% أما الوكالة فتساهم ب 20%.

- **التمويل الثلاثي:** يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، و أيضا قرض بنكي تقوم الوكالة تغطية جزء من الفائدة.

و فيما يلي بعض الاتفاقيات بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب و بعض الجامعات:

**1.اتفاقية شراكة بين جامعة محمد بوضياف بالمسيلة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية مسيلة:**

تم صبيحة يوم 15 ماي 2017 ، على الساعة 6.30 صباحا، بقاعة الاجتماعات بالطابق الخامس برئاسة الجامعة، إمضاء اتفاقية شراكة بين جامعة محمد بوضياف ممثلة في السيد مدير الجامعة، **البروفسور أحمد بوطرفاية**، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية المسيلة ممثلة بالسيد مدير الوكالة بالنيابة **مالكي الطيب** و بحضور نواب مدير الجامعة وعمداء الكليات ومدير التشغيل لولاية المسيلة.

و من أهم بنود الاتفاقية:

- ترقية وتشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي بوضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية الفكر المقاولاتي لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- تحفيز الروح المقاولاتية لدي الطلبة والباحثين عبر نشاطات هادفة؛
- مشاريع التخرج و مذكرات البحث تكون ضمن المشاريع الاستثمارية؛

ومن جهة أخرى تلتزم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بما يلي:

- توفير كل الوسائل اللازمة لتنفيذ فحوى الاتفاقية؛
- ضمان تسيير و تنشيط دار المقاولاتية المنشاة على مستوى الجامعة؛
- التأطير الخارجي للطلبة خلال فترة تربصهم على مستوى الوكالة؛
- المرافقة وإشراك الطلبة في مشاريع ابتكاريه وإبداعية.

كما تلتزم الجامعة بما يلي:

-توفير المقر وكذا الوسائل البيداغوجية لتحقيق الأهداف التي تتضمنها هذه الاتفاقية؛
- تكليف ممثلين عن الجامعة لتسيير وتنشيط دار المقاولاتية؛
- المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية الفكر المقاولاتي.[8]

**2. اتفاقية شراكة بين جامعة أبو بكر بلقايد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تلمسان:** تم يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2013 التوقيع على اتفاقية شراكة بين جامعة تلمسان وفرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل إنشاء "دار المقاولاتية" التي من شأنها أن تسمح للشباب الجامعي خوض مجال الاستثمار وفتح مؤسسات مصغرة.

وأوضح مدير فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب السيد محمد باهيف خلال هذه المراسيم أن دار المقاولاتية ستشكل فضاء لتبادل المعلومات حول الاستثمار والطرق الناجعة لخلق مؤسسات مصغرة ناجحة مشيرا إلى الامتيازات التي يحظى بها المقاول في بداية نشاطه مثل الحصول على القروض ومزايا جبائية والمرافقة التقنية والاستشارة القانونية والمحاسبية.

كما ذكر أن هذه الاتفاقية الجديدة تسمح بتسطير البرنامج السنوي للأنشطة التحسيسية واللقاءات الإعلامية حول المؤسسات المصغرة والمتوسطة ودورها في التنظيم الاقتصادي وامتصاص اليد العاملة.

وأضاف نفس المسؤول أن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "قد سمح منذ نشأته بإدماج العديد من الشبان المتخرجين من الجامعات في عالم الشغل والاستثمار" مشيرا الى المشاريع التي تخص المكاتب الجماعية لممارسة المهن الحرة من طرف المتخرجين في مجالات الطب أو المحاماة و الهندسة مؤكدا أن فرع تلمسان تلقى عدة ملفات وهي محل دراسة من طرف اللجنة المختصة.[9]

**3. اتفاقية شراكة بين جامعة البليدة 2 و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية البليدة:** يوم 23 جويلية 2017 وعلى الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة تم توقيع اتفاقية شراكة بين جامعة البليدة 02 لونيسي على والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية البليدة بإشراف نائب مدير الجامعة المكلفة بالعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات السيدة: مسراتي سليمة .وذلك بحضور رئيس جامعة البليدة 02 السيد. أ.د رمول خالد ونوابه وعمداء الكليات من جهة، و مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أنساج) فرع ولاية البليدة السيد مولود بن عزوز و وفد مرافق له بالإضافة الى حضور أسرة الصحافة و مراسلة إذاعة البليدة.

إذ تدخل هذه الاتفاقية في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي بغرض ربط وتحضير وإعداد طلبتها لدخول سوق الشغل، مكتسبين للمعارف والمعلومات التي تمكنهم من المبادرة بمشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتفتح لهم آفاق النجاح والمنافسة والمرافقة اللازمة لإنجاح هذه المشاريع والمساهمة بشكل أو بآخر في تنمية الاقتصاد الوطني.

من أجل ذلك سيتم في بداية شهر سبتمبر 2017 إنشاء وتنصيب اللجنة المشتركة بين الطرفين والتي ستكون على رأس دار المقاولاتية بجامعة البليدة 2، والتي ستعمل على تسطير برنامج إعلامي وتكويني لفائدة الطلبة على مدار سنوات سريان هذه الاتفاقية،حيث اشتملت هذه الاتفاقية على مجموعة من الأهداف والبنود تلخصت أهمها فيما يلي:

- برمجة التربصات التطبيقية وتنظيم دورات تكوينية وتربصات، أيام دراسية، ندوات ملتقيات و ملتقيات علمية مشتركة تهتم بمجال القانون و التنفيذ، نشر المجلات و الدوريات العلمية المعتمدة من الطرفين

- تنظيم أيام إعلامية، تحسيسية، وتدريبية في مجال المقاولاتية لفائدة الطلبة حيث تساهم هذه النشاطات في جلب اهتمام الطلبة بجانب المقاولاتية؛

- إنشاء بنك للمشاريع يحتوي مذكرات التخرج، الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية التي تساهم في خلق أنشطة اقتصادية؛

- مرافقة الطلبة والباحثين الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.[10]

**خاتمة:**

ارتفعت نسبة الشباب الجامعي المقبل على مشاريع مقاولاتية بنسبة مشجعة، وهو ما يترجم حالة الوعي لدى الشباب الجامعي الذين اقتنع بوجود فرص حقيقية للتشغيل والاستثمار في عالم المقاولاتية دون الوظيفة العمومية التي تعرف حالة تشبع. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن فتح دور مقاولاتية عبر المؤسسات الجامعية، ساهم وبشكل كبير في ترسيخ فكرة المقاولاتية لدى الطلبة الذين كسروا حاجز الخوف لديهم.

وتقدم دار المقاولاتية المعلومة اللازمة للطلبة وتوجيههم إلى الأجهزة التي تدعمهم بعد التخرج لخلق مؤسساتهم وتجسيد مشاريعهم، بالإضافة إلى محاضرات عن كيفية خلق المؤسسة يتكفل بها مكونون تم تكوينهم من قبل المكتب الدولي للعمل بالمشاركة مع أساتذة جامعيين ينشطون دور المقاولاتية بدروس ومحاور ترمي إلى زرع ثقافة المبادرة لدى الشباب، كما تقوم وكالة «أنساج» بتنظيم صالونات ومعارض لطلبة جامعيين استطاعوا خلق مؤسساتهم المصغرة وهو ما يحفزهم أكثر.

**المراجع والهوامش:**

[1]: المادة 02 من المرسوم التنفيذي 00-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 جويلية 2000 يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، ص 06

[2]: قاسي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية و تنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2017، ص 165.

[3]: أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر –واقع و آفاق-، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017، ص 158،ص171

[4]:المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين من البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، ص 06.

[5]: الأمر التشريعي رقم 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 04 أوت 2001، ص 04.

[6]: المرسوم التنفيذي رقم 05- 165، الجريدة الرسمية، العدد32 ،4 ماي 2005، ص28.

[7]: https://marsadz.com/اقتصاد/30٪-نسبة-الشباب-الجامعي-على-رأس-مشاريع-ا/

[8]: http://www.univ-msila.dz/ar/?p=7420

[9]: http://www.oran-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=925

[10]: http://univ-blida2.dz